

المذهب الثاني

القائلون بالخروج على أئمة الجور والظلم

ذهبت طوائف من أهل السنة وبعض الأشاعرة والمعتزلة والخوارج⁽¹⁾ والزيدية⁽²⁾ وكثير من المرجئة إلى الخروج على أئمة الجور ، وسلّ السيول واستخدام القوة في تغيير المنكر إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك ولو لم يصلوا إلى درجة الكفر . قال ابن حزم (إن سلّ السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب إذا لم يمكن دفع المنكر إلا بذلك)⁽³⁾ ونسب هذا القول إلى بعض الصحابة وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم . فقال : (وهذا قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل من معه من الصحابة ، وقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وطلحة والزبير . وكل من كان معهم من الصحابة . وقول

(1) انظر : مقالات الإسلاميين (1/204) .

(2) نفس المرجع (1/150) .

(3) الفصل في الملل والأهواء والنحل (4/171) .

معاوية ، وعمرو ، والنعمان بن بشير ، وغيرهم ممن معهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين . وهو : قول عبد الله بن الزبير ، ومحمد بن الحسن بن علي ، وبقية الصحابة من المهاجرين والأنصار القائمين يوم الحرة رضي الله عن جميعهم أجمعين . وقول كل من قام على الفاسق الحجاج ومن والاه من الصحابة رضي الله عن جميعهم : كأنس بن مالك . وكل من كان ممن ذكرنا من أفاضل التابعين ... ثم من بعد هؤلاء من تابعي التابعين ومن بعدهم : كعبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر ، وكعبد الله بن عمر ، ومحمد بن عجلان ، ومن خرج مع محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهاشم بن بشر ، ومطر الوراق ، ومن خرج مع إبراهيم بن عبد الله ، وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء : كأبي حنيفة ، والحسن بن حي وشريك ، ومالك ، والشافعي ، وداود وأصحابهم . فإن كل من ذكرنا من قديم وحديث إما ناطق بذلك في فتواه ، وإما فاعل لذلك بسل سيفه في إنكار ما رأوه منكراً ...) أ . هـ . (1) .

الأدلة :

استدل القائلون بالخروج على أئمة الجور وإن لم يصلوا إلى حد الكفر بالأدلة التالية :

أولاً من القرآن الكريم :

1- قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ... ﴾ الآية (2) .

(1) الفصل (4/171 ، 172) .

(2) سورة الحجرات آية 19 .

ففي هذه الآية أمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية سواء كان الإمام معها أم مع العادلة - إذ ليس من شرطه أن يكون مع العادلة دائماً - هذا مع أن هذه الفئة الباغية التي يجب أن تقاتل لم توصف بالكفر البواح . بل وصفت بالإيمان .

وبناء على هذا فلو خرجت طائفة محقة على إمام جائر وجب على المسلمين نصرتها وقتاله وإن لم يكن كفر كفرًا بواحا ، وعليه جرى العمل زمن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين حيث أن معظمهم أيد عبد الله بن الزبير رضي الله عنه في خروجه على بني أمية وقتلهم⁽¹⁾ .

2- كما استدلو لمذهبهم بقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام : ﴿ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾⁽²⁾ . والإمامة عهد الله فلا يجوز أن ينال هذا العهد ظالم ، وإن ناله وجب الخروج عليه وإرجاعه عن ظلمه أو طرده عن منصب الإمامة .

3- واستدلو أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾⁽³⁾ . قالوا : فعدم الخروج على الإمام الظالم والسكوت عنه من التعاون على الإثم والعدوان المنهي عنه ، وإنكار المنكر ومجاهدة الظلمة والفسقة من البر الذي أمر الله تعالى بالتعاون عليه .

ثانياً : كما استدلو بالآيات والأحاديث على وجوب الأمر بالمعروف

(1) انظر : البداية والنهاية لابن كثير (238) . وقد اختلف الناس في هذه المسألة فمن قائل فتنه ابن الزبير ، ومن قائل : خلافة ابن الزبير . والله أعلم بالصواب .

(2) سورة البقرة آية 124 .

(3) سورة المائدة آية 2 .

والنهي عن المنكر فمنها :

1- قول الله عز وجل : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ⁽¹⁾ وقوله عز وجل : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ⁽²⁾ .

2- ومنها ما ورد عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عند قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ ⁽³⁾ حينما قام خطيباً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : (أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية - وتلاها - وإنكم تضعونها على غير موضعها ، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يغيرونه أوشك الله عز وجل أن يعذبهم بعقابه » . وفي رواية : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعذبهم الله بعقاب منه » ⁽⁴⁾ .

3- ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم

يستطع

(1) سورة آل عمران آية 104 .

(2) سورة المائدة آية 78 ، 79 .

(3) سورة المائدة 105 .

(4) رواه أحمد في المسند (153/1) حديث رقم (1) وقال أحمد شاکر إسناده صحيح ، ورواه الترمذي في ك : الفتن . ب : ما جاء في نزول العذاب إذا لم يغير المنكر ، ح 2168 . وقال : حديث صحيح (467/4) ، ورواه أبو داود في : الملاحم . ب : الأمر والنهي ، عون (489/11) ، وابن ماجه في : الفتن . ب : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ح 4005 (1327/2) ، ورواه النسائي ، وابن حبان في صحيحه وغيرهم .

فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقبله ، وذلك أضعف الإيمان »⁽¹⁾ .

4- ومنها ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل فيقول : يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ، ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه أن يكون أكيله وشريبه وقعيده ، فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ، ونزل فيهم القرآن فقال : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ... ﴾ إلى قوله ﴿ فَاسْقُونِ ﴾ - وكان صلى الله عليه وسلم متكئاً ثم جلس - ثم قال : « كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، ثم لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً ، ولتقصرنه على الحق قصراً ، أو ليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ، ثم يلعنكم كما لعنهم »⁽²⁾ . قالوا : فإنكار المنكر واجب على كل مسلم سواء صدر هذا المنكر من أمير أو حقيق ، أو شريف أو وضيع ، ولم يرد في الآيات والأحاديث الآمرة بذلك استثناء للأمرء ، فدل على وجوب إنكار المنكر عليهم ، وإزالته ولو بالقوة عند الاستطاعة .

(1) رواه مسلم في ك : الإيمان . ب : كون النهي عن المنكر من الإيمان ، ح 49 (69/1) ، ورواه الترمذي في : الفتن . ب : ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ح 2172 (470/4) ، ورواه أبو داود في ك : الملاحم . ب : الأمر والنهي عن أبي سعيد . انظر : عون المعبود (491/1) .

(2) رواه أبو داود في ك : الملاحم . ب : الأمر والنهي ، عون (487/11) ، ورواه الترمذي وحسنه في كتاب : التفسير . ح 3047 ، 3048 (252/5) ، وابن ماجه في : الفتن . باب : الأمر بالمعروف . كتاب (4006/4) ، (1323/2) بالفاظ متقاربة . ورواه أيضاً مراسلاً - أي الترمذي وابن ماجه - قال ابن مفلح الحنبلي : وإسناد هذا الخبر ثقات . وأبو عبيد لم يسمع من أبيه عندهم . انظر : الآداب الشرعية (193/1) .

ثالثاً : الأحاديث الدالة على عزل الظالم والخروج عليه وكفه عن ظلمه

كما أن هناك أحاديث دالة على وجوب مجاهدة الظلمة وكفهم عن ظلمهم منها :

1- حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره . ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون . فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » ⁽¹⁾ .

قال ابن رجب الحنبلي : (وهذا يدل على جهاد الأمراء باليد) ⁽²⁾ وهو نص صريح في المسألة .

2- ومنها حديث عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا رأيتم أمي تهاب الظالم أن تقول له : إنك أنت ظالم فقد تودع منهم » ⁽³⁾ .

3- وعن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال - في حديث طويل - : قلت يا رسول الله أرأيت هذا الخير الذي أعطانا الله أيكون بعده شر كما كان قبله ؟ قال : « نعم » ، قلت : فما العصمة من ذلك ؟ قال : « السيف » ، قلت :

(1) رواه مسلم في ك : الإيمان . ب : النهي عن المنكر من الإيمان ، ح 50 (70/1) .

(2) جامع العلوم والحكم (ص 304) .

(3) مسند الإمام أحمد (2/163) . وقد صحح الأستاذ أحمد شاكر هذا الحديث . انظر : تخريجه المسند . حديث رقم (6521) (30/10) .

يا رسول الله ثم ماذا يكون ؟ قال : « إن كان لله خليفة في الأرض فضرب ظهرك ، وأخذ مالك فأطعه ، وإلا فمت وأنت عاض بجذلة شجرة » ، قلت : ثم ماذا ؟ قال : « الدجال ... » . وفي رواية : قلت : فما العصمة يا رسول الله ؟ قال : « السيف » ، قلت : وهل بعد هذا السيف بقية ؟ قال : « نعم ، تكون أمانة على أقداء وهدنة على دخن » ، قلت : ثم ماذا ؟ قال : « تنشأة دعاة الضلالة ... » ⁽¹⁾ .

4- وعن عقبة بن مالك رضي الله تعالى عنه من رهطه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فسلمت رجلاً منهم سيفاً فلما رجع قال : لو رأيت ما لامنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : « أعجزتم إذا بعثت رجلاً فلم يمض لأمرى أن تجعلوا مكانه من يمضي لأمرى » ⁽²⁾ .

وهذا الحديث يدل على أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن الإمام إذا لم يمض على سنة النبي صلى الله عليه وسلم وحاد عنها ، فإنه يعزل ويجعل مكانه من يتبع السنة ويسير على منهاجها .

5- وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

:

(1) رواه أبو داود في الفتن . ب : ذكر الفتن ودلائلها ، عون المعبود (312/11) . ورواه الإمام أحمد بعدة أسانيد في المسند (403/5 ، 404) . وحسنه الألباني في الجامع الصغير ح2992 (54/3) .

(2) رواه أبو داود في ك : الجهاد . ب : في الطاعة . عون (291/7) . وقال الشيخ عبد القادر الأرناؤوط : إسناده حسن ، قال المنذري : ذكر أبو عمر النمري وغيره أن عقبة هذا روى عن النبي ﷺ حديثاً واحداً . انظر : جامع الأصول لابن الأثير (71/4) ، وكلام المنذري في عون المعبود (291/7) ، وعزاه صاحب كنز العمال إلى الخطيب البغدادي في المتفق (297/5) ح14415 .

« سيكون عليكم أمراء يأمرؤنكم بما لا يفعلون . فمن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ولن يرد على الحوض »⁽¹⁾ .

6- هذا وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في خطبته المشهورة لما انعقدت له الخلافة : (أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني ...)⁽²⁾ فهذا أمر منه رضي الله عنه للصحابة بالتقويم عند حصول الانحراف في رعايته لهم وهو أبو بكر الصديق ، فأولى بالتقويم من يأتي من بعده ، ويحيد عن الطريق⁽³⁾ .

رابعاً : الأحاديث الدالة على خطر الأئمة المضلين :

وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث تحذر من الأئمة المضلين ، وأنهم خطر كبير على الأمة وعلى دينها ، لذلك يجب السعي إلى إبعاد خطرهم

(1) رواه أحمد في المسند . وصححه أحمد شاكر حديث رقم (5702) (62/8) . وقال في مجمع الزوائد : رواه أحمد والبخاري ... وفيه : إبراهيم بن قيس . ضعفه أبو حاتم ، ووثقه ابن حبان ، وبقية رجاله رجال الصحيح (247/5) ، وفي المسند أيضاً عن جابر وهو في الترغيب والترهيب (150/3) ، ورواه الترمذي عن كعب بن عجرة في : الفتن . باب : 72 ، رقم (2259) وقال : حديث صحيح غريب لا نعرفه من حديث مسهر إلا من هذا الوجه (525/4) .

(2) انظر : سير ابن هشام (161/4) ، والبداية والنهاية (301/6) قال ابن كثير : إسناده صحيح .

(3) وهناك أحاديث أخرى كثيرة في هذا الباب منها « ... فضعوا سيوفكم على عواتقكم فأيدوا خضراءهم ... » ونحوها . ولكني آثرت الصفح عنها لأنها لا تسلم من مقال .

عن هذه الأمة ، التي تحب حمايتها على كل مسلم إذا غزيت أرضها أو نهبتم أموالها فكيف إذا غزي دينها ؟

ومن هذه الأحاديث ما يلي :

1- عن ثوبان رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين ... » ⁽¹⁾ .

2- وعن ثوبان رضي الله عنه في الحديث الطويل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « زويت لي الأرض حتى رأيت مشارقها ومغاربها ... » إلى أن قال : « وإنما أتخوف على أمتي أئمة مضلين ... » ⁽²⁾ .

3- وفي رواية عند الطيالسي : « أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلين » ⁽³⁾ .

4- وروى أحمد بسنده إلى عبد الله بن مسعود قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أشد الناس عذاباً يوم القيامة : رجل قتله نبي ، أو قتل نبياً ،

(1) رواه الترمذي في : الفتن . ب : ما جاء في الأئمة المضلين ، ح2229 . وقال : حسن صحيح (504/4) . وصححه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (1484/3) .

(2) رواه أبو داود في : الفتن . ب : 1 ، عون (322/11 ، 323) ، وابن ماجه في : الفتن . ب : 9 ، ح3952 (1304/2) ، ورواه الإمام أحمد في المسند (123/4) عن شداد بن أوس ، وأصل الحديث بدون زيادة « وإنما أتخوف ... » في مسلم في ك : الفتن . ح2889 (2215/4) .

(3) مسند الطيالسي (165/2) . وبنحوه في المسند عن شداد بن أوس . قال في مجمع الزوائد : رجاله رجال الصحيح (239/5) .

وإمام ضلالة ، وممثل من الممثلين »⁽¹⁾ ولذلك فقد قال عمر لكعب : أني أسألك عن أمر فلا تكنمني قال : والله لا أكتمك شيئاً أعلمه قال : أخوف شيء تخوفه على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قال : « أئمة مضلين » ، قال عمر : صدقت ، قد أسر ذلك إليّ وأعلمنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم)⁽²⁾ .

وروى أبو شامة بسنده إلى زياد بن حدير قال : (قال لي عمر : هل تعرف ما يهدم الإسلام ؟ قلت : لا ، قال : يهدمه زلة عالم وجدال منافق بالكتاب ، وحكم الأئمة المضلين)⁽³⁾ .

فإذا كانت هذه خطورتهم فمجاهدتهم واجبة تمليه المصلحة الشرعية .

خامساً : ومن الأدلة على تحريم الخروج على أئمة الضلالة :

هو إجماع العلماء على قتال أي طائفة امتنعت عن شريعة من شرائع الإسلام ، فهذه يجب جهادها وقتالها باتفاق المسلمين . قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (وأما طائفة انتسبت إلى الإسلام وامتنعت عن بعض شرائعه الظاهرة المتواترة فإنه يجب جهادها باتفاق المسلمين ...) قال :

(1) رواه الإمام أحمد في المسند رقم (3868) . وقال أحمد شاكر : إسناده صحيح (332/5) . قال الهيثمي رواه البزار .. ورجاله ثقات وكذلك رواه الإمام أحمد مجمع الزوائد (236/5) . والحديث حسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (335/1) .

(2) مسند الإمام أحمد حديث رقم (293) . قال في مجمع الزوائد : رجاله ثقات (238/5) . وحسن الأستاذ أحمد شاكر إسناده (282/1) .

(3) الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة (ص 15) .

(فثبت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة أنه يقاتل من خرج عن شريعة الإسلام وإن تكلم بالشهادتين ، وقد اختلف الفقهاء في الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الراتبية كركعتي الفجر هل يجوز قتالهما ؟ على قولين ، فأما الواجبات والمحرمات الظاهرة والمستفيضة فيقاتل عليها بالاتفاق ⁽¹⁾ . فهذه الطائفة يجب جهادها سواء كان الإمام معها أم لا . فدل على وجوب الخروج على أئمة الجور إذا امتنعوا عن شريعة من شرائع الإسلام ، أو تركوا شيئاً من الواجبات ، أو فعلوا المحرمات الظاهرة .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون » ⁽²⁾ وفي رواية : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من يخذلهم حتى يأتي أمر الله » ⁽³⁾ .

هذا وقد جاء تفسير هذا الظهور بأنه النصر في القتال كما في الروايات التالية :

1- حديث جابر بن سمرة : « لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصاة من المسلمين حتى تقوم الساعة » ⁽⁴⁾ .

2- رواية جابر بن عبد الله : « لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق

(1) مجموعة الفتاوى (357/28 ، 358) .

(2) متفق عليه . رواه البخاري في ك : الاعتصام . ب : 10 ، الفتح (293/13) ، ورواه مسلم في ك : الإمارة . ح 192 (1523/3) كلاهما عن المغيرة بن شعبة .

(3) رواه مسلم عن ثوبان في : الإمارة . ح 1920 (1523/3) . والترمذي في : الفتن . ب : ما جاء في الأئمة المضلين ، ح 2229 . وقال : حسن صحيح (504/4) ، وأبو داود في : الفتن . في باب : 1 . عون المعبود (324/11) .

(4) مسلم في الإمارة حديث رقم (1922) (1524/3) ، وقريب من هذا اللفظ في المسند (92/5) عن جابر نفسه .

ظاهرين إلى يوم القيامة» ⁽¹⁾ . وفي رواية عمران بن الحصين : « ... يقاتلون على الحق
ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال » ⁽²⁾ .
3- رواية عقبة بن عامر : « لا تزال عصاة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين
لعدوهم ، لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك » ⁽³⁾ .
فهذه الطائفة المنصورة تقاتل قطعاً وليس قتالها خاصاً بالكفار الصرحاء فحسب ، بل
تقاتل كل من يخذلها ويخالفها ، وأعظمهم الأئمة المضلون كما في الأحاديث السابقة
لاسيما إذا كانوا أخطر على الدين من الكفار الصرحاء ، فدلّ على أن الله قد وعد
الخارج لنصرة دينه بالنصر والتمكين ، وهذا يدل على مشروعية مثل هذا الخروج .
سادساً : ومن الأدلة أيضاً فعل الصحابة والسلف رضوان الله عليهم أجمعين :
فالصحابة الذين عاصروا الفتنة التي وقعت بين علي وأصحاب الجمل رضي الله عنهم
أجمعين لم يكونوا يرون أن المبرر الوحيد للخروج هو الكفر يدلّ على ذلك أن الصحابة
كانوا في زمن علي ثلاثة أقسام :
الأول : من كان مع علي .

(1) مسلم في الإيمان رقم (156) (137/1) ، وفي : الإمارة . رقم (1923) (1524/3) ، وأحمد
(345/3) .

(2) أبو داود في الجهاد : باب : 4 ، في دوام الجهاد . عون المعبود (162/7) .

(3) مسلم في : الإمارة . حديث رقم (1924) (1525/3) .

الثاني : من كان مع معاوية ⁽¹⁾ .

الثالث : الذين توقفوا ، وهم القلة رضي الله عنهم أجمعين .

فأما علي ومن معه فلو أنهم يعلمون أنه لا يصح الخروج إلا في حالة الكفر لكان هذا وحده كافياً في الاحتياج على من خالفهم ، ولا اشتهر ذلك عنهم ، وأفحموا خصومهم ، ولا سيما أصحاب الجمل ، فإن من الثابت أن أصحاب الجمل (طلحة ، والزبير ، وعائشة) بايعوا علياً ، ثم خرجوا عليه ، ومع ذلك لم ينقل عن علي وأصحابه أنهم احتجوا عليهم بأن علياً لم يكفر فلا يجوز لكم الخروج بل كل ما احتجوا به أنهم خرجوا عن الطاعة دون سبب وجيه ، يدل على ذلك ما رواه البخاري ⁽²⁾ عن عبد الله بن زياد الأسدي قال : (لما سار طلحة ، والزبير ، وعائشة إلى البصرة . بعث علي : عمار بن ياسر ، والحسن بن علي ، فقدا الكوفة فصعدا المنبر فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه ، وقام عمار أسفل من الحسن ، فاجتمعنا إليه ، فسمعت عماراً يقول : (إن عائشة قد سارت إلى البصرة ، والله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ، ولكن الله ابتلاكم ليعلم إياه تطيعون أم هي) أما علي نفسه فما زاد أن قال في حق طلحة والزبير : (بايعاني بالمدينة وخالفاني بالبصرة ، ولو أن رجلاً ممن بايع أبا بكر خالفه لقاتلناه ، وكذلك عمر) ⁽³⁾ وكل الروايات الحديثية والتأريخية التي روت المحاورات والحجج التي حصلت بين الطرفين لم تذكر أحداً منهم احتج بأنه لا يجوز الخروج على الإمام إلا أن يكفر ، فدل على أنهم لا يرون ذلك .

(1) أهل الشام هم الفئة الباغية لقول الرسول p « عمار تقتله الفئة الباغية ... » وعلي أقرب إلى الحق لقوله

p عن الخوارج : « تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق ... » . والله أعلم .

(2) الجامع الصحيح ك : الفتن . ب : 18 ، فتح الباري (53/13) .

(3) أخرجه إسحاق بن راهويه من طريق سالم المرادي انظر : فتح الباري (53/13) . وانظر : تاريخ

الإسلام للذهبي (391/3) بلفظ (خلعاني) بدلاً من (خالفاني) .

أما طلحة والزبير وأهل الشام وفيهم معاوية والنعمان بن بشير والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم أجمعين فلو أنهم يعلمون أن سبب الخروج هو الكفر وحده ثم خرجوا وقتلوا المسلمين لكان معنى هذا أنهم متعمدون استحلال مقاتلة الإمام وإراقة دماء المسلمين ، وليسوا مجتهدين مخطئين ، وهذا لا يجوز في حقهم قطعاً ، ولو أنهم يعلمون ذلك ولم يخرجوا حتى كفر علي - حاشا لله أن يكفر - لا حتجوا به وأظهروه ، ولم يعللوا خروجهم بالمطالبة بدم عثمان - فدل على أنهم يرون الخروج على الإمام ولو لم يكفر .

أما الذين توقفوا ، وأشهرهم عبد الله بن عمر ، وسعد بن أبي وقاص ، وأسامة بن زيد ، ومحمد بن مسلمة ، وأبو موسى ، فهؤلاء لم ينقل عنهم أن سبب توقفهم هو أن أحداً من الفئتين لم يكفر فلا يجوز الخروج عليه ، بل الثابت أن توقفهم كان عن اجتهاد ووجهة نظر إذ رأوا أنها فتنة لم يتبين لهم الأمر فيها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القتال في الفتنة ، والذي يدل على أن هذا هو سبب توقفهم ما يلي :

1- أما أسامة بن زيد فقد روى البخاري أن حرمله قال : (أرسلني أسامة إلى علي وقال إنه سيسألك الآن فيقول : ما خلف صاحبك ؟ - أي الذي أخره عنا - فقل له : يقول لك : لو كنت في شدة الأسد لأحببت أن أكون معك فيه ، ولكن هذا الأمر لم أره)⁽¹⁾ .

2- أما عبد الله بن عمر فقد كان يرى الكف ، عملاً بأحاديث النهي عن القتال في الفتنة ، ومثله سعد ، ومحمد بن مسلمة ، إلا أن ابن عمر وسعداً نقل عنهما الندم على أنهما لم يقاتلا الفئة الباغية التي قتلت عماراً . فقد روي عن عبد الله بن عمر أنه قال : (من هي الفئة الباغية ؟ ولو علمنا ما سبقتني أنت ولا غيرك على قتالها)⁽²⁾ وروي عنه أنه قال : (ما أجد في نفسي شيئاً

(1) صحيح البخاري في ك : الفتن . ب : 20 ، فتح الباري (61/13) .

(2) الفصل (4/171) .

إلا أني لم أقاتل الفئة الباغية مع علي بن أبي طالب (⁽¹⁾) أما سعد فقد روي عنه أنه قال :
(ندمت على تركي قتال الفئة الباغية) (⁽²⁾) .

3- أما أبو موسى وأبو مسعود فقد دخلا على عمار حين بعثه علي إلى أهل الكوفة يستنفرهم فقالا : ما رأيك أتيت أمراً أكره عندنا من إسراعك في هذا الأمر منذ أسلمت ، فقال عمار : ما رأيت منكما منذ أسلمتما أمراً أكره عندي من إبطائكما عن هذا الأمر ... (⁽³⁾) فالملاحظ أن كلا من الطرفين قد عاب الآخر بالنسبة لما يعتقد ، ولم يذكر واحد من الثلاثة الكفر أو عدمه .

وهذا حذيفة رضي الله عنه - الذي اشتهر بروايته لأحاديث الفتن ، لأنه كان يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشر ليحذره - يقول : (يا أيها الناس ألا تسألوني ؟ فإن الناس كانوا يسألون النبي صلى الله عليه وسلم عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر ، أفلا تسألون عن ميت الأحياء ؟ فقال : إن الله تعالى بعث محمداً صلى الله عليه وسلم فدعا الناس من الضلالة إلى الهدى ، ومن الكفر إلى الإيمان ، فاستجاب من استجاب ، فحي بالحق من كان ميتاً ، ومات بالباطل من كان حياً ، ثم ذهبت النبوة فكانت الخلافة على منهاج النبوة ، ثم يكون ملكاً عضوضاً ، فمن الناس من ينكر بقلبه ، ويده ، ولسانه ، والحق استكمل ، ومنهم من ينكر بقلبه ولسانه ، كافاً يده وشعبته من الحق ترك ، ومنهم من ينكر بقلبه كافاً يده ولسانه ، وشعبتين من الحق ترك ، ومنهم من لا ينكر بقلبه ولسانه فذلك ميت الأحياء) (⁽⁴⁾) .

(1) سير أعلام النبلاء (232/3) ، وروي عنه أن الفئة الباغية يعني بها الحجاج وإسناده صحيح . انظر : سير أعلام النبلاء (232/3) .

(2) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (319/16) .

(3) رواه البخاري في صحيحه في ك : الفتن . ب : 18 ، انظر : فتح الباري (53/13) .

(4) حلية الأولياء لأبي نعيم مسنداً (274/1 ، 275) .

من كل ما سبق نستطيع أن نقول : إن أكثر الصحابة رضوان الله عليهم يرون جواز الخروج والمقاتلة فيما دون الكفر , وهو ما يسمى بالخروج لتصحيح الأوضاع - أي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ومستندهم آية الحجرات : ﴿ فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ⁽¹⁾ حيث أمر الشارع بقتال الفئة الباغية مع وصفها بالإيمان ، وقد تكون طائفة الإمام هي الباغية وذلك إذا تجاوزت حدود الشرع ، ولذلك قال العلماء : (إن حكمة الله تعالى في حرب الصحابة التعريف منهم لأحكام قتال أهل التأويل ، إذ كان أحكام قتال أهل الشرك قد عرفت على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله) ⁽²⁾ .

موقف السلف من غير الصحابة

أما من جاء بعد الصحابة رضوان عليهم من أهل القرون المفضلة وغيرهم من السلف ، فقد كان يرى كثير منهم الخروج على الأئمة الفسقة الظلمة ، وقد قام بعضهم فعلاً على بعض الأمراء الظلمة ، فمن الصحابة الحسين بن علي ، وعبد الله بن الزبير ، ومن معهم رضي الله عن جميعهم . وقام جمع عظيم من التابعين والصدر الأول على الحجاج بن يوسف الثقفي مع ابن الأشعث . قال ابن كثير : (ووافقه - أي ابن الأشعث - على خلعهما - أي الحجاج وعبد الملك بن مروان - جميع من في البصرة من الفقهاء والقراء والشيوخ والشباب ، حتى قيل : إنه خرج معه ثلاثة وثلاثون ألف فارس ومائة وعشرون ألف راجل) ⁽³⁾ . ووقعت بينهم وقعة دير الجماجم سنة 82 هـ ⁽⁴⁾ . ومن

(1) سورة الحجرات آية 9 .

(2) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (319/16) .

(3) البداية والنهاية (36/9) .

(4) نفس المرجع (96/9) .

هؤلاء أيضاً كبير التابعين سعيد بن جبير⁽¹⁾ ، وطلق بن حبيب⁽²⁾ ، وقتيبة بن مسلم⁽³⁾ .
(كما خرج الناس على الوليد بن يزيد بن عبد الملك لما رأوا فسقه وحاصروه ثم
قتلوه)⁽⁴⁾ . قال الذهبي : (لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة ، بل اشتهر بشرب الخمر
والتلوط ، فخرجوا عليه لذلك)⁽⁵⁾ . أما عمر بن عبد العزيز : فقد روي عنه أنه (أمر
بضرب من سمى يزيد بن معاوية أمير المؤمنين عشرين سوطاً)⁽⁶⁾ وهذا يدل على أنه لا
يقر له بإمامة .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن بن صالح في الرد على التهم التي وجهت إليه
قال : (قولهم كان يرى السيف ، يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور ...
قال : وهذا مذهب للسلف قديم ، لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى
ما هو أشد منه ...)⁽⁷⁾ .

آراء أئمة المذاهب الأربعة :

سبق أن عد ابن حزم الأئمة الثلاثة - أبا حنيفة ، ومالكا ، والشافعي . بأنهم : ممن
يرى سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإنكار منكرات الأئمة الظلمة .

(1) نفس المرجع (49/9) .

(2) نفس المراجع (101/9) .

(3) البداية والنهاية (167/9) .

(4) انظر : القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية . د . محمد عبد القادر أبو فارس (ص450) .

(5) تاريخ الخلفاء للسيوطي (ص 251) .

(6) الصواعق المحرقة (ص 224) . وانظر الروض الباسم (190/2) .

(7) تهذيب التهذيب (288/2) .

أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقد كان يرى الخروج على أئمة الجور ، وهو ظاهر مذهبه على قول أبي بكر الجصاص ، فقد قال : (ومن الناس من يظهر أن مذهب أبي حنيفة تجويز إمامة الفاسق وخلافته ، وأنه يفرق بينه وبين الحاكم فلا يميز حكمه ، وذكر ذلك عن بعض المتكلمين ..) . قال : (ولا فرق عند أبي حنيفة بين القاضي والخليفة في أن شرط كل منهما العدالة ، وأن الفاسق لا يكون خليفة ، ولا يكون حاكماً ، كما لا تقبل شهادته ...) . قال : (وكان مذهب رحمه الله مشهوراً في قتال الظلمة وأئمة الجور ، ولذلك قال الأوزاعي : (احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف - يعني قتال الظلمة - فلم نحتمله ...) قال : (وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة ، وفي حمله المال إليه وفتياه الناس سرّاً في وجوب نصرته والقتال معه ، وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن) . (1)

وقال أبو إسحاق الفزاري لأبي حنيفة : (ما اتقيت الله حيث حثت أخي على الخروج مع إبراهيم ، فقال : أنه كما لو قتل يوم بدر ، وقال شعبة : والله لحي عندني بدر الصغرى) (2) وكان يقول في المنصور وأشياعه : (لو أرادوا بناء مسجد وأرادوني على عد آجره لما فعلت) (3) .

أما الإمام مالك فقد روى ابن جرير عنه أنه أفتى الناس بمبايعة محمد ابن عبد الله بن حسن - خرج سنة 45 هـ - فقليل له : (فإن في أعناقنا بيعه للمنصور : فقال : إنما كنتم مكرهين ، وليس لمكره بيعه ، فبايعه الناس عند ذلك عن قول مالك ، ولزم مالك بيته) (4) . وقال ابن العربي من المالكية : (قال

(1) أحكام القرآن للجصاص (70/1) ط 1335 هـ . ن . دار الكتاب العربي . وانظر : الملل والنحل للشهرستاني (158/1) .

(2) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (214/1) . ونحوه في تاريخ بغداد (384/13) .

(3) الكشف للزمخشري (309/1) .

(4) البداية والنهاية (84/10) .

علمائنا في رواية سحنون : إنما يقاتل مع الإمام العدل سواء كان الأول أو الخارج عليه ، فإن لم يكونا عدين فأمسك عنهما إلا أن تراد بنفسك أو مالك أو ظلم المسلمين فادفع ذلك ... قال : (وقد روى ابن القاسم عن مالك : إذا خرج على الإمام العدل خارج وجب الدفع عنه ، مثل عمر بن عبد العزيز ، فأما غيره فدعه ينتقم الله من ظالم بمثله ، ثم ينتقم من كليهما ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ﴾ ⁽¹⁾ . قال مالك : إذا بويع للإمام فقام عليه إخوانه قوتلوا إذا كان الأول عدلاً ، فأما هؤلاء فلا بيعة لهم إذا كان بويع لهم على الخوف) ⁽²⁾ .

ومشهور في التاريخ أن سبب جلد الإمام هو قوله بعدم انعقاد أيمان البيعة ، لأن البيعة عنده ولاء قلبي ، وليست موثيق تؤخذ على الاستكراه ، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلى حرمة قال : سمعت الشافعي قال : كان على أهل المدينة الهاشمي ⁽³⁾ فأرسل إلى مالك وقال : أنت الذي تفتي في الإكراه وإبطال البيعة ؟ فضربه مجرداً مائة ، حتى أصاب كتفه خلع ، وكان لا يزر إزاره بيده) ⁽⁴⁾ .

أما الإمام الشافعي رحمه الله فقد نسبته إلى هذا القول التفتازاني في شرحه للعقائد النسفية ⁽⁵⁾ ، ونسبه إلى ذلك الزبيدي من أصحابه ، وقال : أنه

(1) سورة الإسراء آية 5 .

(2) أحكام القرآن لابن العربي (4/1721) ، وبعضه في الخرشى على مختصر خليل (8/60) .

(3) هو : جعفر بن سليمان ابن عم المنصور . انظر : الانتقاء لابن عبد البر (ص 44) .

(4) آداب الشافعي ومناقبه للرازي (ص 203) .

(5) (ص 145) نقلاً عن النظريات السياسية الإسلامية (ص 339) .

رأيه في القديم من مذهبه ⁽¹⁾ .

أما الإمام أحمد رحمه الله فالروايات عنه في هذه القضية مختلفة - كما هو الغالب على مذهبه رحمه الله وهو تعدد الروايات - والمشهور عنه هو القول بعدم جواز الخروج على الأئمة الفسقة ، فقد نقل عنه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة من رواية الإصطخري ⁽²⁾ قوله : (والانقياد إلى من ولاه الله أمركم ، ولا تنزع يداً من طاعته ، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله فرجاً ومخرجاً ، ولا تخرج على السلطان ، وتسمع وتطيع ولا تنكث بيعة ، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف للجماعة) ⁽³⁾ . وقال في رواية عبدوس بن مالك القطان : (ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً ، برّاً كان أو فاجراً ، فهو أمير المؤمنين) ⁽⁴⁾ .

وقال الخلال : (أخبرني محمد بن أبي هارون ومحمد بن جعفر أن أبا الحارث حدثهم قال : سألت أبا عبد الله في أمير كان حدثهم ببغداد ، وهم قوم بالخروج معه ، فقلت : يا أبا عبد الله ما تقول في الخروج مع هؤلاء القوم ؟ فأنكر ذلك عليهم وجعل يقول : سبحان الله ، الدماء ، الدماء لا أرى ذلك ولا أمرته ، الصبر على ما نحن فيه خير من الفتنة ، تسفك فيها الدماء ،

(1) إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين (233/2) .

(2) أحمد بن جعفر بن يعقوب بن عبد الله أبو العباس الإصطخري أحد تلاميذ الإمام أحمد ومن روى عنه . انظر : طبقات الحنابلة (24/1) .

(3) طبقات الحنابلة (26/1) . ونحوه في مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص 176) ، وانظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لللالكائي (ص 158) . رسالة دكتوراه إعداد أحمد سعد حمدان جامعة أم القرى 1401 هـ .

(4) الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص 20) .

وتستباح فيها الأموال ، وتنتهك فيها (الحرمات)⁽¹⁾ ، أما علمت ما كان الناس فيه ؟
يعني أيام الفتنة ، قلت : والناس اليوم في فتنة يا أبا عبد الله ، قال : وإن كان . فإنما هي
فتنة خاصة ، فإذا وقع السيف عمت الفتنة وانقطعت السبل ، الصبر على هذا ويسلم لك
دينك خير لك)⁽²⁾ .

وقال حنبل في ولاية الوائق : (اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله وقالوا : هذا أمر
قد تفاقم وفشا - يعنون إظهار خلق القرآن - نشاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته ولا
سلطانه فقال : (عليكم النكرة بقلوبكم ، ولا تخلعوا يدًا من طاعة ، ولا تشقوا عصا
المسلمين)⁽³⁾ .

وقال في رواية المروزي وذكر الحسن بن صالح فقال : (كان يرى السيف ولا نرضى
بمذهبه)⁽⁴⁾ .

كل ما سبق يدل على أن الإمام أحمد رحمه الله كان لا يرى الخروج على الأئمة وإن
ظلموا وجاروا ، وارتكبوا بعض البدع ، لكن نجد هناك روايات معارضة لما سبق منها :
ما ورد في رواية حنبل قال عن المأمون : (وأي بلاء كان أكبر من الذي أحدث عدو
الله ، وعدو الإسلام من إمارة السنة ؟ ...)⁽⁵⁾ .

(1) الأصل مطموس والسياق يقتضيه .

(2) المسند من مسائل الإمام أحمد (مخطوط) ورقة (9) .

(3) الأحكام السلطانية (ص 21) .

(4) نفس المرجع والصفحة .

(5) نفس المرجع (ص 20) . ونحوه في المسند من مسائل الإمام أحمد ورقة (2) .

وقال أبو يعلي : (قال الإمام أحمد فيما رأيته على ظهر جزء من كتب أخي رحمه الله ، حدثنا أبو الفتح بن منيع قال : سمعت جدي يقول : (كان أحمد إذا ذكر المأمون قال : كان لا مأمون)⁽¹⁾ . وقال في رواية الأثرم في امرأة لا ولي لها (السلطان) ، فقيل له : تقول السلطان ونحن على ما ترى اليوم ؟ وذلك وقت يمتحن فيه القضاة . فقال : (أنا لا أقول على ما نرى ، إنما قلت : السلطان)⁽²⁾ .

بل قد صرح بالخلع للمبتدع عند الاستطاعة فذكر ابن أبي يعلى في ذيل كتابه - طبقات الحنابلة - كتاباً ذكر فيه بالسند المتصل اعتقاد الإمام أحمد قال فيه : وكان يقول : (من دعا منهم إلى بدعة فلا تجيبوه ولا كرامة ، وإن قدرتم على خلعه فافعلوا)⁽³⁾ . فهذا تصريح منه رحمه الله بأن صاحب البدعة إن قدر على خلعه فللمسلمين ذلك .

وهذا لا شك معارض للروايات السابقة ذكرها ، ويصعب الجمع بينهما إلا إذا قلنا : إن الفسق والجور والبدعة مختلفة ، فمنها ما لا يجوز معه الخروج ، وتحمل عليه تلك الروايات القائلة بالمنع ، ومنها ما هو أعظم فيجوز الخروج بشرط الاستطاعة وتحمل عليه هذه الروايات . أو أنه منع من الخروج لأنه يشك في نوايا الخارجين ، أو يعلم ضعفهم وأنهم سيحدثون فتناً وملاحم بين المسلمين ، وأجاز لمن سوى ذلك ، والله أعلم . أما مذهب الحنابلة فهو عدم جواز الخروج على الإمام الجائر⁽⁴⁾ ،

(1) الأحكام السلطانية (ص 20) .

(2) نفس المرجع والصفحة .

(3) طبقات الحنابلة (305/2) .

(4) انظر : المغني والشرح الكبير (52/10) .

وخالف في ذلك ابن رزين وابن عقيل وابن الجوزي⁽¹⁾ فهم يرون الخروج .

قصة أحمد بن نصر الخزاعي :

ومن طَبَّقَ الخروج فعلاً على السلطان المبتدع الواثق بالله القائل بخلق القرآن أحمد بن نصر الخزاعي الذي وصفه ابن كثير بأنه : (من أهل العلم والديانة ، والعمل الصالح ، والاجتهاد في الخير ، وكان من أئمة السنة الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر)⁽²⁾ . والذي قال عنه الإمام أحمد : (رحمه الله ما أسخاه لقد جاد بنفسه له)⁽³⁾ .

وقصته : إنه قد ساء ما رآه من انحراف الخلافة وإظهار البدعة ، فقام بدعوة سرّية إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ونشط هو وأصحابه في جميع الألف من أهل بغداد ، فلما كان شهر شعبان من سنة إحدى وثلاثين ومائتين انتظمت البيعة له في السرّ على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على السلطان لبدعته ودعوته إلى القول بخلق القرآن ، ولما هو عليه هو وأمرؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها ، ولكن الخطة اكتشفت في نهايتها بسبب خلل في الميعاد المتفق عليه وذهب أحمد بن نصر شهيداً ، وحزن عليه أهل بغداد سنين طويلة لا سيما الإمام أحمد رحمه الله)⁽⁴⁾ .

* * * * *

(1) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (311/10) .

(2) البداية والنهاية (303/10) .

(3) نفس المرجع (304/10) .

(4) القصة مختصرة من البداية والنهاية (303/10 - 306) .